

«سحور مع»: مهجري الجعاشن

ضمن برنامجها الرمضاني اليومي: «سحور مع»، استضافت قناة «الجزيرة مباشر» مجموعة من الحقوقيين وقيادات منظمات حقوقية في اليمن، إلى جانب مجموعة من أبناء الجعاشن المهجرين في صنعاء منذ قرابة تسعة أشهر. وتطرق البرنامج لقضية هؤلاء المهجرين التي بدت وكأنها -بعد هذا الوقت الطويل- قد نسيت وطويت دون حلول حكومية، ذلك مع أن مجموعة كبيرة منهم مازالوا خارج منازلهم، حيث باتت الخيام مسكنهم الوحيد في إحدى الساحات جوار جامعة صنعاء الجديدة بالعاصمة.

ضمن مقدمته، كان الزميل أحمد الشلبي، مراسل القناة في صنعاء، الذي أدار البرنامج، بدأ بخلفية مقتضبة للقضية، قال فيها: "أن قضية الجعاشن ليست بجديدة بالنسبة للرأي العام اليمني.. ومنذ أن بدأت قبل سنوات كانت هذه القضية حديث الصحف والمنظمات المدنية والحقوقية والبرلمان والإعلام..". وأكد الزميل الشلبي في سياق البرنامج أنهم حاولوا أكثر من مرة الاتصال بشيخ الجعاشن، أو بأحد أبنائه، لكنهم لم يجيبوا.

ولأهمية ما تضمنه البرنامج من أحاديث ومعلومات، وحتى تظل القضية حية في الذاكرة الجمعية، ننشر أهم ما جاء فيه.



كرمان: سنضطر للاعتصام أمام مفوضية اللاجئين إذا لم نلق استجابة

والتحقيق معه ومع مليشياته. سألعب دور الشيخ في هذا المكان. الشيخ يقول في الصحف وفي كل مكان إن هذا الكلام غير صحيح، وإن هؤلاء مفتوحة لهم الأبواب على مصراعها في بيوتهم، ليس هناك أي أعمال من قبله، ولا من المنتفضين الذين معه ولا أي شيء.

سأحيل الرد في هذا الموضوع للأساتذ محمد ناجي علاو بصفته قانونياً، لكن أقول لك حول إجراءنا: نحن كنا أضربنا عن الطعام في سبيل انه تنفيذ هذه المطالب الأربعة، وفعلاً صممنا أن لا ننفك الإضراب حتى تنفذ هذه المطالب الأربعة، ووضعنا أيضاً خطة في حال انه نفذ المطالب الأول سننكف الإضراب، ونحوه إلى اعتصام مفتوح أمام المجلس، في حال نفذ المطالب الثاني سننكف الإضراب جزئياً.. جاء رئيس مجلس النواب ووعداً أنه سيشكل لجنة وسيستأجر وزير الداخلية ووزير العدل ورئيس الوزراء.. والتزم لهم بأنه يعيدهم وأن مطالبنا مستجابة. حتى الآن لم يستجب لنا. نحن نقول الآن الإجابة على سؤالك: ما الذي سنفعله نحن؟ حتى الآن أعطينا رئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء فرصة لتنفيذ وعدهم لهؤلاء المشردين المهجرين، ولنا كناشطين. في حال لم يتم الاستجابة لمطالب هؤلاء، ستكون خطواتنا الأولى أمام دار الرئاسة، ما لم سننضم أمام مفوضية اللاجئين للأمم المتحدة من أجل الحشد لقضيتهم والانتصار لهم.



النساء والأطفال يبيتون في الشارع أمام مجلس النواب، أضربوا عن الطعام لمدة ثلاثة أيام وشاركناهم كحقوقيين إضرابهم من أجل أن تتحرك الدولة، وأن تعيدهم إلى تلك المنطقة، إلا أنه للأسف الشديد حتى يومنا، هذا لقينا وعوداً لم تنفذ حتى هذا اليوم. كان لدينا أربعة مطالب رئيسية: إغلاق السجون الخاصة لهذا الشيخ: سجن العقرب، وسجن الحنش، وآخر لا ندري اسمه. سجون يقوم فيها بتكبير هؤلاء المواطنين في حال رفضهم أو قولهم كلمة لا، أو رفضهم تسليم الزكاة وغيرها من الإتاوات التي يأخذها والجبايات. ثانياً: طالبنا بتعويض هؤلاء المهجرين لأن هؤلاء هدمت بيوتهم، ومن لم تهدم بيوتهم أعاد توطينها بمليشياته.. الآن هؤلاء حتى إذا عادوا فبيوتهم مسكونة بمليشيات الشيخ. ثالثاً: إعادةهم وتأمينهم من عدم الاعتداء عليهم مستقبلاً. والمطلب الرابع: سحب الحصانة من هذا الشيخ لأنه شاعر الرئيس وهو عضو مجلس الشورى،

ننقل الحديث الآن مع الحقوقيين والناشطين والمنظمات المدنية.. ننقل الميكروفون إلى الأستاذة توكل كرمان رئيسة منظمة صحفيات بلا قيود: ما الإجراءات التي تريدون أن تتخذوها الآن بعد تسعة أشهر من الاعتصامات وهذه المخيمات؟ منذ أن هجر أبناء الجعاشن إلى صنعاء، وأقمنا لهم المخيم، بجوار دور العلم والعبادة، بين جامعة صنعاء وبين أحد المساجد، طرفنا جميع الأبواب، اعتصمنا بشكل أسبوعي بساحة الحرية أمام رئاسة الوزراء، حولنا اعتصاماتنا إلى مسيرات من أجل أن يسمع المسؤولين صوت هؤلاء المشردين: الأطفال، النساء، الشيوخ. تواصلنا مع مختلف الجهات الرسمية لكن لا فائدة.

تواصلنا مع النائب العام، وبعثت مؤسسة علاو رسالة عاجلة إلى رئاسة الدولة، وتواصلنا مع مجلس النواب الذي شكل لجنة مستعجلة (بالمنااسبة هذه الجعاشن رقم ثلاثة) على أساس تنزل إلى المنطقة من أجل تحقيق، وإذا بأعضاء المجلس يقولون (هكذا بالحرف الواحد): هناك أوامر علينا منعنا من الدخول إلى الجعاشن، ونحن نحتاج إلى فيزا من أجل أن ندخل إلى الجعاشن للتحقيق، وعادوا أدرجهم خانئين. آخر شيء، قام به أبناء الجعاشن الاعتصام أمام مجلس النواب، وكانت خطوة قوية ورائعة منهم، ولو وجد شخص يمتلك ذرة إنسانية تحرك فيه هذا المجال، عندما يرى

زكاة.. وكاتبوشا

احمر لا أحد يستطيع الوصول إليها. ويحمل ابن الجعاشن حكومة مجور والرئيس علي عبدالله صالح المسؤولية والسبب كما قال: دفعنا الزكاة إلى الدولة.

أما محمد قاسم نعمان فيوضح أن المهجرين هم من ثلاث مناطق هي: العنسي، حليان، الحبلية. ويقول إن الشيخ يدعي ملكيته لأي أرض يراها خصبة و"تزرع زراعة مليحة" وينهبها على المالك ويأخذها لحسابه. وكرر نعمان حديث زميله حول موضوع الزكاة، وقال: إذا جاء وعد الزكاة وأنا مافيش معي ممكن العسكر يجو يسحقوا البيت يبيزوا القراش ويشلوا إذا فيه ذهب مع المكاف حتى إلى حد الدباب الغاز، حتى إلى حد الحمير -صانك الله- يزههم ويبيعهم، يعني ما يخلي أي شيء. معناها كأنه صاعقة تنزل من جبل تسحق المواطن. فهناك اضطرينا، ذهبنا إلى محافظ المحافظة وأخذنا أمر بتسليم الزكاة إلى مدير الواجبات.



القناة: الآن كيف وضعكم بالضبط هنا في صنعاء؟ محمد قاسم نعمان: «الآن من يوم وصلنا نازحين من يوم ما خرجنا من البلاد إلى مديرية العدين، إلى مديرية جبلة، مديرية ذي السفال. جزعنا نازحين إلى هنا إلى صنعاء كنا نحسب إن الدولة ستستجيب لنا وإننا سنعود، ولا كنا ماملين أن شيمضي علينا أسبوع واحد إلا والدولة تستجيب لنا وتطالب بالشيخ ومرتكبي الجريمة تطالبهم إلى المحكمة وترجع لنا حقوقنا المنهوبة تجاه أراضينا ومنازلنا. تمام وصلنا إلى هنا دقيقتنا جميع أبواب الدولة.. اعتصمنا مايش ولا مسؤول ولا مجلس إلا واحنا اعتصمنا أمامه نطالب الدولة بعد ما أطعنا الدولة وعصينا الشيخ. أطلعنا الدولة ونرجع ندور الدولة في الشوارع، وكنا مضطرين أن احنا نشل لنا اتاريك أو مصاييح أو أي شيء نستضوي، يعني في منتصف النهار ندور الدولة في الشوارع. وهناك الدولة لم تستجيب لنا بعد فترة بعد ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر لما استمرينا بالاعتصام أمام مجلس النواب، قرروا لجنة تتكون من خمسة أفراد تنزل إلى الجعاشن لتقصي الحقائق»

حول بداية هذه القضية وأسبابها تحدث فؤاد أحمد ناجي، وهو أحد الأهالي، قائلًا إن أول أسباب هذه القضية هو موضوع الزكاة، مشيرًا إلى أنهم كانوا يدفعون الواجبات الزكوية السنوية لشيخ الجعاشن الذي كان يتقاضى من كل شخص مائتي ألف ريال، لكنهم بعد ذلك وبتوافق مع محافظ محافظة إب سلموا الواجبات الزكوية إلى الدولة.

ويشير ناجي إلى أن المبالغ التي سلمت للدولة كانت مبالغ بسيطة جداً مقارنة بالمبالغ التي كانت تسلم للشيخ، حيث دفعوا للدولة ألفي ريال فقط، في حين كان الشيخ يستلم مائتي ألف ريال وإذا ما عندك تبيع ما معك وتدفع له الزكاة.

يضيف فؤاد: احنا تضررنا وطلعنا للمحافظة ووافق المحافظ على أن ندفعها لخزينة الدولة. عندما اتفقنا مع المحافظ كان الطاغية في القاهرة، وعندما عاد في يوم ليلة طوق البلاد بقوة "زي" قوة الدولة؛ مدفعية ورشاشات وكاتبوشا ومعدل أمطرت البلاد نيران، ومن الخوف سكرنا البيوت ونزلنا مع الأطفال

الجروف ومجاري السيول حتى نلقى الأمان، وبعدها مشينا حوالي 35 كيلو من المنطقة إلى مدينة العدين احنا والأطفال والنساء، ومن هناك اتصلنا بمدير مديرية ذي السفال (تقع في إطارها منطقة الجعاشن) لكن المدير قال: لا تشكوا عندي بمحمد احمد منصور هو الكبير وليس لنا قدرة عليه. وبعدها مشينا إلى العاصمة صنعاء احنا وأطفالنا، وبعض الأسر تحاصرت في المنطقة.

ويوضح فؤاد: الآن نحن في الشهر التاسع منذ تهجيرنا ونحن في صنعاء في المخيمات عند الجامعة الجديدة في حوش الجامع وعندما وصلنا إلى صنعاء طرفنا باب الدولة.. بدأنا من وزارة الداخلية إلى النائب العام إلى رئاسة الوزراء إلى مجلس النواب وأبلغنا رئاسة الجمهورية. وحول مدى استجابة هذه الجهات يقول: كل يوم وعود كذابة.. ما فيش استجابة ولو كانت هناك استجابة لكنا الآن في منازلنا.. يقولوا لنا خلاص قضيتكم سحتل اليوم ولم نجد أي حل. حتى اللجنة البرلمانية التي شكلت للنزول الميداني منعت من الدخول إلى منطقة الجعاشن فهي خط

علاو: للشيخ منصور كتيبة ملحة باسمه ضمن لواء خالد العسكري في تعزيز وتوصون الدولة أسلحته سنويا

يعتدون على الناس طبعاً امتداد لحرب المناطق الوسطى والجبهة الوطنية والقصص المعروفة. أريد أن أوضح أننا حاولنا أكثر من مرة التواصل بالشيخ منصور لكنه لا يجيب، وحتى تواصلنا بأبنائه دون جدوى. أنتقل إلى البرلماني الأستاذ أحمد سيف حاشد: البرلمان أرسل لجنة إلى هذه المنطقة وعادت خائبة.. لماذا يحدث هذا في البرلمان؟ أحمد سيف حاشد: هذا الشيخ متنفذ ومدعوم وعلاقته أكثر من ممتازة مع رئيس الدولة، وهو شاعر الرئيس، هكذا يوصف، وأيضا له علاقات ممتازة مع رئيس البرلمان، ويقال أن هناك أيضا "مخاوة" بالعرف القبلي بينه وبين الشيخ، إضافة إلى أن أغلب أعضاء مجلس النواب مشايخ، ومثل هذا يعتبر نوعاً من التعدي، أو بالإمكان أن يسمح لرعايا مشايخ آخرين أن يتمرروا على شيوخهم. مجلس النواب كمؤسسة دستورية لا تستطيع أن تعمل شيئاً في ظل وضع كهذا.

الثالثة، تغرية الجعاشن الثالثة، ف"الجعاشن الأولى" حررت فيها عزلتان، والثانية استكمل فيها تحرير بعض العزل. صار الناس يتعاملون مع السلطة المحلية ويدفعون الواجبات الزكوية الشرعية لمسئولي السلطة المحلية بعد أن كانوا لا يستطيعون دفع حتى فواتير الكهرباء والماء إلا عن طريق الشيخ. ويمكن أن يحكوا لك أيضا قصصا سمعناها منهم، انه حتى عندما تخطب لبيتك يجب أن تشتترط ما يدفع للشيخ قبل أن تشتترط ما يدفع لبيتك. هذه الوقائع ثابتة وليست منكرة، وهو يقر بها أيضا، فقد صرح للصحف: ماذا يريد هؤلاء؟ الأرض أرضي والمنازل منازل، وأنا أتصرف فيهم كيف ما أشاء.. وهذا كلام غير صحيح. فقد استولى على أراضيهم بالطريقة التي سمعناها. الناس هناك لا يستطيعون أن يضمنا حياتهم، محافظ إب السابق قال لهم: لا أستطيع أن أضمن حياتكم. طبعاً تتسألون: من أين للشيخ بهذه القوة؟ لديه كتيبة ملحة باسمه ضمن لواء خالد العسكري في منطقة تعز، بل وتوصون الدولة أسلحته سنويا، وتدفع رواتب هؤلاء الذين

رئيس منظمة هود للدفاع عن حقوق الإنسان الأستاذ محمد ناجي علاو: يفترض أن ننقل كلام الشيخ الآن.. يقول إن هؤلاء البيوت مفتوحة لهم، وأنه ليس عليهم أي مشكلة، وهو شخص طيب وعادي ولن يفعل لهم أي شيء، وإن هذا مجرد تحريض من أحزاب تريد أن تقوم بهذه العملية. محمد ناجي علاو: هذا الكلام مردود عليه بتقارير مجلس النواب، وتقارير الجهات الأمنية، وتقارير التحقيقات الصحفية التي نزلت بالصوت وبالصورة، وأثبتت أن المنازل بعضها أحرق ونهب، وقد تم تقديم 64 بلاغا تم تحقيقها من قبل اللجنة الحكومية التي شكلت بناء على تقرير لجنة مجلس النواب التي أثبتت حالات الاعتداء والتشريد والنهب والسلب، وحالات القصف المدفعي والصاروخي والرشاشات الثقيلة التي ذكروها، هذا الشخص يقصف مواطنيه ويمنع لجان مجلس النواب أن تدخل إلى منطقته، وهذا ليس المنع الأول، فقد سبق أن منعت اللجنة الأولى في "الجعاشن الثانية"، لأن هذه هي "الجعاشن



خالد الأنسي: مشكلة الجعاشن تجاهلتها الدولة والنخب لأنهم بلا سلاح

القوة. يعني هؤلاء لو كانوا ينتمون إلى القاعدة كانت الدولة ستتعامل معهم وسترضيهم وستبلي مطالبهم وستدخل في معهم في شد وجذب كما تتعامل مع القاعدة حالياً، أو لو كانوا مثلاً تابعين لتمرّد حركة الحوثيين أو للحركة المسلحة في الجنوب، كان هؤلاء الناس ستتعامل معهم الدولة. تعودت هكذا توصل من خلال قضية الجعاشن أنها لا تتعامل إلا مع من يحمل بندق، من يحمل منطلق العنف، والأحزاب السياسية أيضاً تعاملت بهذا المنطق. هي تبنت قضية صعدة، وتبنت قضية الحراك في الجنوب، وكلا القضيتين أيضاً لها قوى مسلحة تتحدث عنها ولم تتبن هذه القضية. بالنسبة للنخب المثقفة للأسف هي أيضاً نخب مناقفة في تعاملها مع القضايا الحقوقية. كيف؟

عندما ينتهك أحمد الشلبي لأنه في الجزيرة ستجد ربما عشرين ألف يتضامنون معه، لكن هؤلاء الذين لهم تسعة أشهر في المخيمات، حتى الجمعيات الخيرية الإسلامية وغير الإسلامية لم تكلف نفسها أن تقدم لهم حتى القوت الضروري. الشيء نفسه فيما يتعلق بقضية المثقفين.. نجد حتى من يحضر في اعتصامات الجعاشن فئات قليلة جداً من الناشطين.



الحاكم الذي معظم أبناء الجعاشن ينتمون إليه. مشكلتنا في اليمن أن التعامل مع القضايا تعامل نخبوي. سمعت بعض أعضاء البرلمان يقولون:

لماذا هؤلاء صامتون؟ قيمة هذا الرجل طلبة رصاص. هؤلاء جنباء. كان يجب أن يأخذوا حقهم بالقوة. سمعنا أيضاً هذا المنطق من شخصيات مثقفة شخصيات معارضة فهو منطق لا يحترم إلا القوة.

هناك إشكالية عند الناس في فهم الحقوق وكيفية انتزاعها. نحن في اليمن لا نتعامل إلا مع من يحمل

دعني أنقل السؤال إلى الأستاذ خالد الأنسي المدير التنفيذي لمنظمة هود للدفاع عن حقوق الإنسان: النظام السياسي الجميع يقول إنه السبب في بعض الإريكات والاختلالات السياسية الثقافية الاجتماعية، ولكن لا زلت مصر أن أسأل حول هذا الموضوع.. ما دور النخب والسياسيين والمثقفين؟ لماذا أيضاً رغم كل الجهود التي بذلت لم يستطع أحد أن يخرج هؤلاء الناس إلى حل معين؟

في تقديري، قضية الجعاشن جريمة نشترك فيها كلنا. قد يكون المجرم الأكبر في هذه المسألة هو النظام ومؤسسات الدولة، باعتبار أنها المسؤولة الأولى عن حماية أمن الناس. تكلمنا على الدولة.. دعونا نتكلم عن المجتمع.

مشكلتنا في اليمن أننا نتعامل مع القوة، سواء كدولة أو حتى نخب. مشكلة الجعاشن أنهم ليس لديهم هذه القوة ليناضلوا من أجل حقوقهم نضالاً سلمياً، ولذلك تجاهلتهم الدولة وتجاهلتهم النخب.

انظر كيف تعاملت الدولة والقوى السياسية مع ترمّد صعدة وتمرّد الجنوب، بينما في قضية الجعاشن لم يصدر بيان سياسي حتى الآن من الأحزاب السياسية مثلها مثل الحزب

والحزب الحاكم يقول إنها قضية سياسية، وأن حزب الإصلاح وأحزاب اللقاء المشترك هي التي تحركها وخلونا نتكلم على البلاط، وحقيقة أقول لو كانت أحزاب اللقاء المشترك فعلاً على مستوى مسؤولية هذا الحدث لأعلنت عن قافلة تحرير الجعاشن مثل قافلة غزة، لكن أقول وأنا من الإصلاح) إن الإصلاح مقصر، والاشتراكي مقصر، وأحزاب المشترك مقصرة. النظام السياسي يقول إن هذه قضية سياسية، فلتكن قضية سياسية ما دامت انتصاراً للمظلوم، ما دامت انتصاراً لحقيقة واقعة على الأرض. حتى صناديق هؤلاء كما يقال هي صناديق ذهبية للأخ الرئيس، أقول إن هذه القضية كشفت عورة السلطة.

كشفت عورة السلطة وعورة المجتمع؟ وعورة المجتمع وعورة المعارضة. أقول إن الجمعية التي تقدم بعض المساعدات لهؤلاء هي أفضل من غيرها، لكن ليس بحجم ما تقدمه من مساعدات لللاجئين صعدة على سبيل المثال. أنا أؤمن أيضاً أنهم لو كانوا من مازب لحكمهم الرئيس كما يعمل عادة، وأعطاهم كما يقال بندق الذل، وأنا لست مع منطق العنف لأنه في الأخير لا يحق إلا حقوق المنتفذين.

خالد الأنسي: لواقط نواب المعارضة جلسات البرلمان ولو وضعت الأحزاب قضية الجعاشن كقضية المعتقلين وعلقت الحوار كان سيحدث انفراج

القناة: سألت الأستاذ عبدالقوي الشميري، والأستاذ خالد الأنسي.. أريد أن أعرف حتى منكم جميعاً ما الآليات التي يمكن أن نقوم بها الآن أو يقوم بها أي مواطن عموماً لأخذ حقوقه سواء من الدولة أو من المشيخ. واضح أن لدينا جهلاً قانونياً بهذا الأمر، وليس هناك مساعدة سواء من السلطة أو من المجتمع؟

خالد الأنسي: كمشطاء مجتمع مدني وحقوقيين أليتنا سلمية. على سبيل المثال عندما نتكلم عن قضية الأحزاب لديها حوالي 45 عضواً برلمان، فلو قاطع هؤلاء جلسات البرلمان احتجاجاً على هذه القضية ستحدث حراكاً، لو وضعت الأحزاب -على سبيل المثال- قضية الجعاشن كما قضية المعتقلين وعلقت الحوار حتى يتم إطلاق المعتقلين السياسيين، وقالت حتى يتم كفالة حق العودة لأبناء الجعاشن، وكفالة حق تقرير المصير لهم كان سيتم حل القضية. نحن استخدمنا ما يسمى بالآليات المحلية. جميع الآليات لم تنجح؟

يبدو أننا سنحتاج إلى أن ننقل إلى الآليات الدولية نبحت عن قطر لتتوسط، أو السعودية لتتبنى

ملف الجعاشن، أو نبحت عن دولة لتعطيهم حق اللجوء، فهم الآن كأنهم ليسوا في إقليم الجمهورية اليمنية. يبدو أن الآلية التي لدينا هي آلية التدويل. لا شك أن هنالك آليات في الأمم المتحدة لم يتم استخدامها حتى الآن. لدينا إشكالية اللجوء إلى القضاء في اليمن بحكم ضعف القضاء، وسيطرة السلطة التنفيذية عليه، لا يمكن اللجوء إليه، لكن هنالك التفكير بالآليات دولية لمقاضاة حكومة الجمهورية اليمنية باعتبار أنها مسؤولة عنهم. مطالبة هؤلاء الناس بأن يحصلوا على حق تقرير المصير.

عبدالباري طاهر: الشيخ حل محل الدولة



الأستاذ عبدالباري طاهر الكاتب والإعلامي المعروف ونقيب الصحفيين الأسبق: كنت أتحدث معك قبل هذه الحلقة: غريب ألا يوجد حل: أناس تظلّموا إلى الحكومة وإلى البرلمان وإلى جميع الناس، منظمات حقوقية ومدنية.. برأيك لماذا لا يحدث حل تجاه هذا القضية؟ للأسف الشديد، إذا حصل اعتداء على مواطن في أي بقعة من الأرض اليمنية فمعناه انتقاص من هبة الدولة من مكانتها والتزامها بالدستور، ولكن عندما يعتدي على عشرات المواطنين ولا تستجيب الدولة معناه أن الشيخ حل محل الدولة، أو أن الدولة توأمت وتآخت مع القبيلة، وتخلت عن وظيفتها، وأصبحت تحتكم إلى العرف القبلي والتقاليد الجاهلية الأولى. هذا الخلل في المجتمع اليمني والدولة اليمنية وصل إلى الدرك الأسفل. وهذه الظاهرة في منتهى الخطورة. ببساطة.. تعريف الدولة، أي دولة، سواء في العهد اليوناني أو العثماني أو الإسلام: الدولة فوق الهيئة، فوق المجتمع، وإليها يحتكم المجتمع. عمر بن الخطاب لم يكن يملك دبابات ولا سيارات ولا صواريخ، ومع ذلك يقول: لو عثرت بقعة في العراق لكنت مسؤولاً عنها. هنا على بعد عشرات الكيلو مترات من العاصمة تضطهد قرى وتشرّد ولا تستجيب الدولة لمآسي المواطنين أو لاستغاثتهم. ولكن أيضاً هذا الخلل الذي يحصل معناه خلل أيضاً في المجتمع اليمني، في مؤسساتنا وأحزابنا ونقاباتنا، فلا بد أن يكون هناك تضامن مع هؤلاء، وأن يصل الاحتجاج إلى أعلى المستويات، لأن هذا الذي يحصل الآن في الجعاشن، غداً سيحصل في أي منطقة من المناطق وهذا الذي يحصل في الجنوب، ويحصل في صعدة.

د. الشميري: لا يمكن لمواطن أن يمتلك راجمة صواريخ إلا برضا النظام السياسي

الأمين العام لنقابة الأطباء اليمنيين د. عبدالقوي الشميري: يقول إن الأستاذ عبدالباري طاهر هناك قصور في النخب السياسية والمجتمع.. كيف تنظر إلى هذا الكلام؟ عبدالقوي الشميري: أعتقد أن مشكلة الجعاشن هي جزء من الأزمة الوطنية. البلد تعيش أزمة نظام سياسي. هذه إفرازات توضع مدى عمق الأزمة في النظام السياسي اليمني الذي أوصل البلاد إلى هذا الوضع.

دعنا لا نتحدث عن النظام السياسي. لا، هذه حقائق إفرازات لنظام سياسي مسئول عن هذا الشعب.. رئيس الدولة، مجلس النواب.. هذه المنظومة السياسية تعبر عن الخلل. هناك أطراف دائماً مناوئة للنظام السياسي. نحن نتحدث عن مواطنين عاديين بسطاء يعانون من الاضطهاد.. الحقيقة أن هذا النظام السياسي الذي يدعي أمام الدول المجاورة وعلى المستوى الدولي أنه نظام منفتح وسياسي يعمل على تنمية المجتمع ديمقراطياً جاء في قضية الجعاشن كمنظور من مظاهر أزمة النظام السياسي والاجتماعي الذي تعيشه اليمن.

أحمد الشلبي: هل يمكن أن نقول إن هذا إفراز من إفرازات المجتمع أيضاً. أن يأتي متنفذ يدعم بالسلاح من النظام السياسي الحالي يجعل هؤلاء في حالة عجز، لا يمكن لأي مواطن أن يحصل على مضاد طائرات، أو يحصل على راجمة صواريخ، إلا بدعم من النظام السياسي نفسه!

كرمان: إحدى الجمعيات اشترطت علينا أن تقدم للنازحين مساعدات غذائية دون أن يعلم أحد!

نعود للأستاذة توكل كرممان.. أنت من أكثر الناس المهتمين طبعاً مع منظمة هود في هذه القضية. نريد أن نعرف كيف ترون صداها عموماً لدى الناس؟ هناك خذلان مجتمعي حقيقي لأبناء الجعاشن. كنت أتوقع أنه في رمضان على الأقل هؤلاء المهجرون الذين لم يجدوا قوت يومهم تحت الخيام، تملط عليهم السماء ليل نهار. لكن لا أحد يستجيب لأناتهم ولعاناتهم. كل ثلاثاء يمشون من ساحة الحرية إلى مخيماتهم، لم يذهب إليهم أحد لينظر إلى معاناتهم، توقع أنه في شهر رمضان الكريم سيعيشون في جبوحه من العيش.

كم عددهم الآن؟ خمسة وأربعين طفلاً، وثلاثين امرأة، غير الرجال الذين يتجاوز عددهم سبعين، وأغلبيتهم شيوخ وكهول، وأغلبيتهم أعمارهم فوق الخمسين.

الشيخ محمد يقول هؤلاء الموجودون في صنعاء فقط؟ محمد ناجي علاو: عفواً هؤلاء فقط الموجودون في صنعاء، هناك آخرون أقاربهم أوهم، أو موجودون في قرى أخرى أو في مدينة إب أو في تعز.

توكل كرممان: أعود للخذلان المجتمعي.. إحدى الجمعيات توصلت معها ليساعدونا على إطعامهم فوافق بشرط

عبدالرحمن برمان: سجون الشيخ مظلمة ولا يقدم فيها الطعام للسجناء



دعنا ننقل إلى الأستاذ عبدالرحمن برمان رئيس مؤسسة سجين ثم ساعدوا إليك.. من الواضح أن هناك سجوناً لدى الشيخ، هذه القضية نريد أن توضحها للناس.

الشيخ لديه سجون أكثر من سجون السلطة المحلية في محافظة إب. كم عدد هذه السجون.

السجون المشهورة هي ثلاثة، إضافة إلى أنه يسجن الناس في البيت أو أي مكان، حتى في منزله الذي في تعز يوجد هناك مكان لحجز الأشخاص داخل مدينة تعز مدينة الثقافة والعلم والثورة. رصدت هذه السجون أم هذا مجرد كلام.

عبدالرحمن برمان: السجون هذه رصدت وصورها موجودة، وهناك صحفي سجن في إحدى هذه السجون عندما نزل قبل حوالي شهر يعمل تغطية لهذه السجون، تم اعتقاله في أحد هذه السجون.

كيف وضع هذه السجون.

سجون مظلمة. سجن القلعة موجود تحت الأرض ومظلم، ولا يقدم للسجناء الطعام. السجن يظل مقيداً ويأتي أقاربه لإحضار الطعام إليه، وإذا لم يأتوا أحياناً يشح من المرافقين والعسكر يعطوه كسرة خبز وقليل من الشاي في قوتي. التقينا بعض من سجوننا وشرحوا هذا الكلام بشكل متواتر. ويتم فيها تقييد الأشخاص، حتى أنه عندما يخرج أحدهم من السجن تبقى آثار القيود عليه. حتى بعض المهجرين موجودة آثار القيود عليهم حتى هذه اللحظة. ويتعرض السجناء للتهديد بالقتل ويتم نزع الموافقة على بيع بعض أراضيهم، أو دفع مبالغ مالية، ويظل السجن رهيناً حتى يتم اقتداؤه بمبالغ من المال. وأحياناً يمكن لأي شخص من أتباع الشيخ في كل منطقة أن يعتقل الأشخاص وسجنهم، وأصبحت عملية روتينية.

ألا يعلم أحد، الآن يتصلون بي يومياً لا يجدون الفطور، جالسين أمام إحدى الجمعيات الخيرية تتصدق عليهم بفطور تمر وشفوت، ولا عشاء، ولا سحور.. هناك خذلان مجتمعي حقيقي لهؤلاء، لم ينتصر لهم النظام السياسي، ولم تنتصر لهم أيضاً هذه الجمعيات الخيرية، وأنا أحمل المسؤولية كل الجمعيات الخيرية وخاصة جمعية الإصلاح وجمعية الصالح.



دعينا نتحدث إلى الأستاذ عبدالباري طاهر، كمرآة وإعلامي.. كل من معنا هنا هم منظمات حقوقية ومدنية، وطبعاً نتعاون في قضايا الحقوق المدنية كيف تنظر إلى هذه الظاهرة وما يحدث الآن.. هل ستتطور هذه الظاهرة برأيك؟ أنا أتفق مع ما طرحه خالد وتوكل أن هناك خللاً مجتمعياً وخلاً في الدولة، لأنه إذا حصل ظلم على إنسان فالمجتمع كله يتحمل هذه التبعة، فهذه المسؤولية مشتركة.

إذا لا يتحملها النظام السياسي فقط؟ النظام السياسي بالدرجة الأولى، لكن أيضاً المجتمع يتحمل المسؤولية والأحزاب السياسية. عندما يلحق ظلم بإنسان ولا يتنادى هذا الجسم البشري للدفاع عن هذا العضو، فمعنى هذا أن هناك خللاً شاملاً والجميع يتحمل تبعات هذه المسؤولية. القضية الآن المواطن الذي حمل السلاح في بني حشيش، أو في صعدة أو في عمران ننظر إليه باحترام كبير جداً ويتفاوض معه، المواطن الذي يتمرّد باحتجاج سياسي في الجنوب أيضاً، لكن هذا المواطن المغلوب الذي لا سند له ولا عون هو الذي يسحق.. ليس تحت أي لافتة سياسية ولا لافتة حزبية؟ بالضبط.

عبدالقوي الشميري: نريد أن نعرف ماهي آليات مقاومة مثل هذه المظالم التي تحدث ضد الناس، كيف يمكن أن أطور آليات حقيقية لرفع هذه المظالم، الآن سواء في هذه القضايا أو في قضايا أخرى ستحدث إذا ما حدث مثل هذا التخالذ؟

الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام قامت بواجبها بالتعريف بعدالة قضية هؤلاء الناس، لكن أين مسؤولية السلطة؟ تسعة أشهر متواصلة وقضية هؤلاء المظلومين تُطرح على باب مجلس النواب، ومجلس الوزراء أسبوعياً تقريباً.

فلتكن القضية سياسية مادامت انتصاراً للمظلوم!

علاو: الحقيقة إن مسألة الجعاشن الآن أن النظام